

1. الدياجه :

ملخص البرنامج :

يسر فريق Global Rights أن تقدم هذه النسخة الثانية المراجعة لكتاب "لجعل حقوق الإنسان حقيقة" هو الكتاب المتعلق ببرنامج المجموعة في مجال التربية على حقوق النساء الإنسانية والقانونية لفائدة النساء بال المغرب.

تم إنجاز كتاب "لجعل حقوق الإنسان حقيقة" من طرف المكتب الميداني ل Global Rights بالمغرب وشبكة من أكثر من 35 منظمة مغربية حقوقية نسائية غير حكومية وجمعيات تنمية محلية من مختلف جهات المغرب. وفي خلال ثلاث سنوات من التعاون الوثيق مع الجمعيات الشريكة من أجل النهوض بمحاربة الأمية القانونية لدى النساء بالمغرب، عمل فريق Global Rights على ما يلي:

﴿ جمع واحد وعشرين (21) عضوة من أربعة عشرة (14) منظمة نسائية غير حكومية تعمل في مجال المناصرة وجمعيات تنمية محلية من مختلف جهات المغرب في مجموعة عمل من أجل التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية لفائدة النساء لتصميم وإنتاج كتاب باللغة العربية موجه للمنشطات يحتوي على مائتي وثمانية وثمانين (288) صفحة تحت عنوان : "لجعل حقوق الإنسان حقيقة : برنامج التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية لفائدة النساء في المغرب" (شتير 2000 - يناير 2002).

﴿ نظم دورات تكوينية رائدة ومتقدمة حول تقييمات تنشيط حصص التربية على حقوق الإنسان وإنجاز البرنامج لفائدة ثمانية وثمانين (88) مشاركة تمثل ثمانية وسبعين (78) جمعية قادمة من تسعه وثلاثين (39) مدينة وقرية تتبع لست (6) جهات مختلفة (من شهر فبراير إلى شهر أبريل 2002).

﴿ أنجاز مشاريع رائدة للتربية على الحقوق الإنسانية والقانونية لفائدة النساء المستفيدات من خدمات الجمعيات الشريكة لنا وطنيا، عن طريق المساعدة التقنية ودورات التتبع والتقييم (منذ شهر أبريل عام 2002 إلى الآن).

﴿ جمع سبعة وعشرين (27) منشطة من منشطات برنامج التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية في إطار دورة دراسية وطنية دامت ثلاثة أيام لتقديم كتاب البرنامج والتفكير في مواضيع جديدة مستندة من التجارب الميدانية و إيجاد طرق جديدة لتشييف البرنامج وتحليل المعوقات التي تتصدى لإنجازه ووضع استراتيجيات للنّغلب عليها وكذلك ربط علاقات بين الجمعيات المحلية القائمة على إنجاز البرنامج بجميع أنحاء المغرب (يونيو 2003).

يشمل كتاب "لجعل حقوق الإنسان حقيقة" مدخلا للتربية على الحقوق الإنسانية والقانونية، ودليل تطبيقيا خاصا بمنشطات البرنامج، و (74) حصة حول الحقوق الإنسانية للنساء تجرى صحبة مجموعة من المشاركات، بطاقات قانونية لكل حصة و كذلك ملحق مع مراجع أخرى.

يعالج البرنامج مواضيع مختلفة للحقوق الإنسانية للنساء، تم التعرف عليها على أنها ذات أهمية وأولوية للنساء بالمغرب، في البداية نجد حصص تقديمية حول مفاهيم الحقوق الإنسانية للنساء، كالحرية، المساواة، الكرامة، التمييز، مقاربة النوع وكذا مدخل لمصادر حقوق الإنسان؛ ليتطرق بعدها لمواضيع خاصة مثل: الحقوق الإنسانية للنساء داخل الأسرة، للعيش دون عنف، في العمل، في التربية، في الملكية، في الصحة الإيجابية وفي الحياة العامة.

يعتمد البرنامج على مجموعة من مصادر القانون بالمغرب، مثل : الدستور، التشريع المغربي، الدين الإسلامي، الأعراف و التقاليد المغربية و القانون الدولي لحقوق الإنسان.

صمم فريق Global Rights هذه البدارة للنهوض بالوعي بالحقوق الإنسانية والقانونية، والتشجيع على التمكين والتحفيز الذاتيين وتلقين كفاءات التثبيك والتعاون لدى النساء الأميات وشبه الأميات بال المغرب. وهكذا، فإن المنهجية المعتمدة تشاركية وترتكز على أساليب "تمكينية" تستخدمن في التربية على حقوق الإنسان لفائدة للكبار.

ويتجه البرنامج بالدرجة الأولى للنساء الرائدات الأميات، ويمكن تطويره ليشمل مجموعات أخرى من المشاركات. فقد أنجز وصيغ ليكون مرنا ومناسباً لمختلف الخصوصيات المحلية، و الأساسي هو أن المشاركات لسن في حاجة لمعرفة القراءة والكتابة ليشاركن في البرنامج، كما أن الجمعيات لن تحتاج للكثير من الموارد المالية لإنجازه، فهي بحاجة فقط للزمن/الوقت و فضاء للاجتماع و التداول.

و سنبقى رهن إشارة الجميع، لتقديم الدعم بجميع أشكاله للجمعيات الراغبة في تطبيق هذا البرنامج.

نشكركم مسبقاً على تعانونكم و ملاحظاتكم حول هذا الكتاب و حول البرنامج.

أ الإضافات الجديدة على هذه النسخة المنقحة من كتاب البرنامج :

1. التغيرات المضافة على كتاب البرنامج

تم إنجاز هذه النسخة المنقحة من كتاب "نجل حقوق الإنسان حقيقة" على ضوء تجربة البرنامج إنجازه وتقييمه، بعد مرور سنة على بداية تنفيذه. وكذلك على الاستشارات مع الجمعيات الشريكة المحلية وعلى المساهمات المكثفة من قبل منشطات البرنامج والنساء المشاركات فيه.

تشمل الإضافات الجديدة على هذه النسخة المنقحة من كتاب البرنامج :

تغيير تسمية البرنامج : تم تغيير التسمية الأصلية للبرنامج من "محاربة الأممية القانونية" إلى "التربيـة على الحقوق الإنسانية والقانونية" وذلك لتعكس أكثر موضوع البرنامج وأهدافه ومنهجيته القائمة على التكين. فمصطلح محاربة الأممية القانونية خلق عدة مفاهيم مغلوطة كانت إحدى عوائق الإنجاز الناجح للبرنامج.

(أ) **كلمة "قانوني" :** تساهـم كلمة "قانوني" في خلق خلط بين البرنامج ومحاور أخرى التدخل لدى النساء مثل النصائح القانونية أو دليل قانوني بشأن الحقوق، وهذا المصطلح يحصر صورة مضمون البرنامج في معلومات حول القوانين فيما أن تقديم هذه المعلومات القانونية وهو جزء محدود من البرنامج الذي يشمل أيضاً معلومات ومقاربة بشأن الحقوق الإنسانية للمرأة وتطوير قدراتها الفردية على تحليل حقوقها والمطالبة بها وتطوير القرارات الجماعية للنساء من أجل التعبئة والعمل والتغيير، كما أن مصطلح قانوني يدل على أن البرنامج في حاجة لخرياء قانونيين من أجل إنجازه، في حين أنه يمكن إنجازه بفضل منشطات لهن قدرات شخصية وقدرات على التنشيط بدل معارف قانونية.

(ب) **كلمة "محو الأممية" غالباً ما تعطي فكرة أن محو الأممية القانونية يجب إنجازه فقط ضمن أقسام محو الأممية الأجدية مع استاذ حيث يعوض الجمل مثل فاطمة ذهبـت إلى السوق بعبارات قانونية من أجل تلقيـن البرنامج للمستـقيـدات وتعلـيمـهن القراءـة والكتـابـة وقد ذكرـت بعض الجمعـيات أنه ليس بإمكانـها إنجـازـ هذاـ البرـنـامـج لأنـها لا تـنـظـم درـوسـاـ فيـ مـحوـ الأمـمـيةـ،ـ فيـ حينـ أنهـ ليسـ هـنـاكـ عـلـاقـةـ بـيـنـ بـرـنـامـجـ مـحوـ الأمـمـيةـ الـقـانـونـيـةـ وـمـحوـ الأمـمـيةـ الأـجـدـيـةـ،ـ وـجـودـ بـرـامـجـ مـحوـ الأمـمـيةـ دـاخـلـ الـجـمـعـيـاتـ هـيـ طـرـيقـ لإـيـجادـ نـسـاءـ دـاخـلـ هـذـهـ الـجـمـعـيـةـ وـطـرـيقـ أـيـضاـ لـتـحـفيـزـ هـنـاكـ هـنـاكـ فـضـلـنـاـ أـنـ نـزـيلـ هـذـاـ الخـلـطـ.**

إغناء البرنامج بمواضيع جديدة بشأن حقوق المرأة : ازداد عدد الحصص من 35 حصة في الكتاب الأصلي إلى 74 حصة الكتاب الحالي، وقد تم تحديد المواضيع الجديدة من طرف منشطات البرنامج في استشارة مع النساء المشاركات بناء على ما حدد ك حاجات وأولويات. بفضل مشاركة مكثفة لمجموعة كبيرة من الجمعيات الشريكة من مختلف مناطق المغرب فإن مختلف حصص البرنامج الجديدة تعكس تنوياً كبيراً للمواضيع المتعلقة بمواضيع المرأة الإنسانية خصوصاً اهتمامات النساء في مجتمع بسيط.

وقد بذلك جهود خاصة للتطرق لمواضيع متعلقة بالحقوق القانونية للنساء وأثر التنمية على حقوق المرأة بما في ذلك الحقوق البيئية والحقوق في الأرض وكذلك الاهتمامات المتطرفة أخيراً مثل الاتجار في الأشخاص والمرأة والإرهاب.

إدماج المرأة الأمازيغية : تـحاـولـ هـذـهـ النـسـخـةـ المـنـقـحةـ مـنـ الكـتـابـ أـنـ تكونـ أـكـثـرـ اـقـرـابـاـ مـنـ حـيثـ المـوـضـوعـ إـلـىـ الـمـرـأـةـ الـأـماـزـيـغـيـةـ وـكـذـلـكـ أـنـ تـكـوـنـ أـكـثـرـ سـهـولةـ بـالـنـسـبةـ لـمـنـشـطـاتـ الـبـرـنـامـجـ الـلـوـاـتـيـ يـشـتـغلـنـ مـعـ الـمـرـأـةـ الـأـماـزـيـغـيـةـ،ـ وـبعـضـ حـصـصـ الـبـرـنـامـجـ الـجـدـيدـ تـتـرـقـقـ إـلـىـ مـوـاضـيعـ جـديـدةـ مـنـهـاـ الـحـقـوقـ الـإـنـسـانـيـةـ لـلـمـرـأـةـ الـقـرـوـيـةـ وـكـذـاـ لـأـثـرـ الـاـخـتـلـافـ الـعـرـقـيـ عـلـىـ حـقـوقـ الـنـسـاءـ وـكـذـلـكـ الـحـقـوقـ الـلـغـوـيـةـ وـالـقـافـيـةـ لـلـنـسـاءـ وـزـيـادـةـ عـلـىـ ذـلـكـ تـمـ إـضـافـةـ قـامـوسـ بـالـعـرـبـيـةـ وـالـفـرـنـسـيـةـ وـالـأـماـزـيـغـيـةـ سـوـاءـ بـالـحـرـوفـ الـلـاتـيـنـيـةـ أـوـ بـتـقـيـيـغـ،ـ لـبعـضـ الـمـصـطـلـاتـ،ـ تـسـهـيـلاـ لـعـمـلـ الـمـنـشـطـاتـ الـلـوـاـتـيـ تـشـتـغلـنـ مـعـ نـسـاءـ أـمـاـزـيـغـيـاتـ.

- جعل البرنامج أكثر عملية :** من بين حرص البرنامج الجديدة هناك زيارات ميدانية للإدارات والمؤسسات المهمة وفي مجال النهوض بحقوق المرأة الإنسانية وحمايتها.
- تطوير تشطيط البرنامج :** تم إغاء الفصل تحت عنوان "دليل تطبيقي لفائدة منشطات البرنامج"، كما توسيعه ليتطرق إلى المشاكل التي حدتها منشطات البرنامج خلال إنجازه وتطبيق منهجه تشطيطه. وهناك قسم جديد أضيف يتم فيه وصف المقاربة البيداغوجية والتربيجية وشرحها وهي مهمة لنجاح التربية على الحقوق الإنسانية لفائدة النساء.
- مواصلة الفهم للتغيرات القانونية :** تم تقييم البطاقات القانونية لعكس التغيرات في القوانين منذ النسخة الأصلية الأولى، وهناك قسم يصف هذه التغيرات.
- توسيع الاتصالات المجتمعية والتشبيك :** تم توسيع دليل الجمعيات والمنظمات المحلية والجمعيات التنموية، ليشمل معلومات الاتصال بهدف الوصول لعدد أكبر من الجمعيات من جميع مناطق المغرب.
- تحديث الموارد :** تم تحبيب الموارد الملحةة بأخر كتاب البرنامج.

(2) التغيرات القانونية التي وقعت منذ طبع النسخة الأولى من كتاب البرنامج

حاولنا في هذه النسخة المنقحة أن ندرج أيضاً كافة التغيرات التي طرأت على القوانين المغربية خاصة تلك التي شملت مدونة الأسرة وبالخصوص في المجالات التالية :

- الرفع من سن الزواج بالنسبة لفتاة الذي عدل من 15 سنة إلى 18 سنة.**
- إلغاء الوالي بالنسبة للمرأة الرشيدة.**
- حق الزوجة و الزوج في الاتفاق على وثيقة مستقلة عن وثيقة الزواج باتفاق من خاللها على كيفية تبديل واستثمار الأموال المكتسبة أثناء قيام الزوجية.**
- الشروط الواجب توفرها للإذن بالتعدد.**
- طلب الإذن من المحكمة بالإشهاد على الطلاق من طرف الزوج كإجراء إلزامي.**
- ضرورة أداء جميع مستحقات الزوجة و الأبناء الواجب نفقتهم قبل الإذن بالإشهاد على الطلاق.**
- إضافة الطلاق بالاتفاق و الذي يمكن للزوجة أن تلجأ إليه كطلاق بدون سبب.**
- إضافة الطلاق بسبب الشفاق و الذي يمكن للزوجة أن تلجأ إليه كطلاق بسبب بالإضافة إلى الأسباب الأخرى.**
- إضافة إخلال الزوج بشرط من شروط عقد الزواج كسبب يمكن اعتقاده من طرف الزوجة لطلب الطلاق.**
- حق الأم الحاضنة الحق في الاحتفاظ بسكنى الزوجية إلى حدود توفير الأب محل لسكنى الأبناء أو تأدية مبلغ الكراء الذي تحدده المحكمة.**
- الحق في الحضانة عند انحلال ميثاق الزواج بالنسبة للزوجة، إلى حدود بلوغ الأبناء على السواء 15 سنة حيث يحق لهم اختيار حاضنتهم.**
- حق الأم الحاضنة بالاحتفاظ بحقها في الحضانة إذا كان المحضون لم يتجاوز سبع سنوات أو به عاهة تجعل حضانته مستعصية على غير الأم، أو إذا كان زوجها قريباً محظماً أو نائباً شرعياً للمحضون.**
- الاعتراف بنسب الأبناء المزدادون أثناء فترة الخطوبة كأبناء شرعاً.**

ب التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية : إطار المفهوم¹

¹.Cette section est tirée des ressources suivantes:

- Introduction, *Legal Literacy: A Tool for Women's Development*, by Margaret Schuler and Sakuntala Kadirkamar-Rajasingham (Women, Law and Development International, UNIFEM, 1992)

1. الأساس القانوني :

من بين حقوق الإنسان حق أساسي هو الحق في معرفة حقوقنا. فحسب القانون الدولي فإن الدول ملزمة بضمان ودعم برامج للتربية وتقوية حقوق الإنسان.

تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متقدمة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية. وهي متقدمة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السالبة أو الإثنية أو الدينية، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلام.²

إضافة لا يمكن لأي دولة أن تمنع الأفراد من الإطلاع ومعرفة حقوقهم الإنسانية³

إلا أن النهوض بالحقوق الإنسانية من خلال التربية ليس فقط حق لكل فرد بل هو أيضا واجب للجميع، أفراداً ومنظمات خاصة وأيضاً حكومات. وفي ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نجد :

جميع أفراد المجتمع وهياته، واصفين هذا الإعلان نصب أعينهم على الدوام، ومن خلال التعليم والتنمية، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحربيات

و الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أكدت إذن أهمية تدريس حقوق الإنسان بإعلان السنوات 1995-2004 على أنها عشرية الأمم المتحدة للتدريس في مجال حقوق الإنسان⁴. فخطة عمل العشرية أعلنت أن :

...on entend par enseignement des droits de l'homme les activités de formation et d'information visant à faire naître une culture universelle des droits de l'homme en inculquant les connaissances, les qualités et les attitudes de nature à :

- a) Renforcer le respect des droits de l'homme et des libertés fondamentales;*
- b) Assurer le plein épanouissement de la personnalité humaine et du sens de sa dignité;*
- c) Favoriser la compréhension, la tolérance, l'égalité des sexes et l'amitié entre toutes les nations, les populations autochtones et les groupes raciaux, nationaux, ethniques, religieux et linguistiques;*
- d) Mettre toute personne en mesure de jouer un rôle utile dans une société libre;*
- e) Contribuer aux activités des Nations Unies dans le domaine du maintien de la paix.*

و تشير خطة العمل أيضاً فيما يخص الشعوب المستهدفة :

Une importance particulière est accordée aux droits fondamentaux des femmes, des enfants, des personnes âgées, des minorités, des réfugiés, des

- *The Human Rights Education Handbook: Effective Practices for Learning, Action and Change,* by Nancy Flowers (Human Rights Resource Center, University of Minnesota, 2000).
- *Manuel de formation destiné aux animateurs de sessions de reflexion sur les droits de l'homme avec documents et exercices,* Odile Ferroussier et Richard Pierre Claude (APAP, 1997).
- *Local Action, Global Change: Learning About the Human Rights of Women and Girls,* Julie Mertus with Nancy Flowers and Mallika Dutt, authors (UNIFEM and Center for Women's Global Leadership, 1999).

² *Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels*, Article 13(1). Voir aussi la *Déclaration universelle des droits de l'homme*, Article 26 (2).

³ *Pacte international relatif aux droits civils et politiques*, Article 19 (1) and (2).

⁴ Resolution 49/184, 23 December 1994.

populations autochtones, des personnes vivant dans une pauvreté extrême, des personnes séropositives ou malades du sida et autres groupes vulnérables.

والمغرب كدولة عضوه في الأمم المتحدة ودولة منظمة للعهدين المشار إليهما أعلاه. يندرج بشكل واضح في إطار الأمم التي تعترف بحق مواطناتها في معرفة حقوقهم وأيضاً بإلزامية تطويرها من خلال التدريس. ودبياجة الدستور المغربي لسنة 1996 تؤكد على :

وإبراكا منها لضرورة إدراج عملها في إطار المنظمات الدولية، فإن المملكة المغربية، العضو العامل النشيط في هذه المنظمات، تعهد بالتزام ما تقتضيه مواطناتها من مبادئ وحقوق وواجبات وتوكل تشتيتها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا

كما أن الفصل 9 من الدستور يضمن لجميع المواطنين حرية الرأي والتعبير بجميع أشكالها: التجمعات والجمعيات، والفصل 13 يؤكد على حق جميع المواطنين في التربية

وبهذه الروح تم إنجاز هذا الكتاب الخاص بال التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية للنساء بالمغرب، حتى تستطيع النساء ممارسة حقوقهن في معرفة حقوقهن، ولكي تحمل المنظمات المحلية العاملة مع النساء واجباتها في النهوض بحقوق الإنسان عن طريق التربية.

2. التعريف

التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية تختلف عن برامج التدريس الكلاسيكية والرسمية كالتى نجدها في المدارس مثلا، ليس فقط على مستوى مضمونها بل أيضا على مستوى أهدافها ومقاربتها ومنهجها التربوي والنتائج المتواحة منها.

و قبل أن نعرف ما هي التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية نرى من المناسب أولا أن نسطر على النقطة التي لا نقصد بها بال التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية.

فال التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية ليست :

- ⇒ نصائح قانونية فردية : في هذا الإطار فإن متخصصا، عادة يكون محامي أو قانوني، من موقعه كخبير، يهتم بحالة امرأة منفردة لمعالج مشكلة محددة.
- ⇒ دليلا قانونيا : كأدلة مرجعية، نقوم بتلخيص القانون الخاص بموضوع أو موضوعين في شكل مكتوب لتسهيل المراة المتعلمة التي تقرأه الأضطلاع على فحوى بعض القوانين والمساطر.
- ⇒ إحسانا أو صدقة : في هذا النموذج ل "إسداء خدمة" يستدعي خبراء لإلقاء خطاب على مجموعة من المشاركات (المفترض أنهن أميات) حول موضوع قانوني معين. ومشاركة النساء هنا تقتصر فقط على طرح الأسئلة على المتدخل لتحصلن على "الإجابات الصحيحة".
- ⇒ معلومات أولية : المعرفة بالقوانين وحدها غير كافية لضمان ممارسة حقوقنا و المشاركة الفعلية كمواطنين إيجابيين.

في حين، أن التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية هي :

برنامج متكامل، شمولي وتشاركي يستهدف من جهة نقل المعلومات، ومن جهة أخرى تنمية القدرات الفردية والجماعية لدى النساء المشاركات. كما أن التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية تمكنهن من إغاثة معرفتهن بقواعد حقوق الإنسان والقوانين للمرور إلى مرحلة التحليل ومن ثمة إلى العمل والتحرك في جماعات من أجل التغيير. وفي العمق، فإن التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية هي عامل على التمكين والتحول.

3. دور التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية في الدفاع والتغيير الاجتماعي :

التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية هي شكل تربوي ذو أهداف اجتماعية وسياسية، يسعى إلى تشجيع تغيير وتحويل المجتمع بمنح المشاركات معارف ملموسة، و بتطوير قدراتهن الفردية والجماعية، و هي أيضاً تمكن النساء لتصبحن مؤهلات للدفاع والمطالبة بحقوقهن و لقوية سيطرتهن و تحكمهن في حياتهن و في القرارات التي تعنيهن من أجل التأهب ليكون لهن تأثير على محیطهن.

من المناسب إذن تحديد دور التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية بالنظر للقانون في مجتمع معين.

فكم قال أحد مدرسي حقوق الإنسان، التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية ليست برنامجا لزرع اللا نظام أو الببلة في المجتمع ومثل هذه الأفكار تعتبر فهما خاطئا لحقوق الإنسان وللديمقراطية. بل إن تدريس حقوق الإنسان يجب أن يكون مطابقا للقانون بما فيه القانون الدولي. إنه إذن واجبنا ، في تربية الأشخاص على حقوقهم، أمام القانون، حتى يصبحون مواطنين مسؤولين في مجتمع حر⁵.

إذن قد نجد أن هناك برامج تدريس حقوق الإنسان تدعم دولة الحق و تجعل الدولة تحافظ على هذه الحقوق

يعتبر العمل على حفز الدولة وحملها على توفير الدعم لحقوق الإنسان للنساء أمرا ضروريا إذا كان للأهداف التي وضعها برنامج عمل المؤتمر العالمي الرابع للمرأة أن تتحقق تتمثل إحدى وظائف النموذج التعليمي لحقوق الإنسان في تسهيل عملية حفز الدولة وتنظيم المطالب للضغط باتجاه تحقيقها. و عندما لا تكون لاتجاهات المتطرفة سيطرة مباشرة على الدولة، فإنه من المفترض أن يساعد النموذج التنظيمات النسائية وجماعات حقوق الإنسان والأفراد على حماية حقوقهم وحمل الدولة على ضمان احترام هذه الحقوق، وذلك عن طريق فتح المجال السياسي أمام مشاركة النساء ، وقرار قوانين لضمان المساواة واقتراح الإصلاحات القانونية للقضاء على التمييز. ولتحقيق هذه الأهداف، ينبغي على التنظيمات المؤيدة للمرأة أن تشارك لفعالية في مد شبكات الاتصال وبناء القاعدة الشعبية. هذا النشاط بدوره يتطلب مناخا من الحرية والديمقراطية والانفتاح السياسي إلى حد معقول⁶

إلا أنه يجب مع ذلك التأكيد على أن دور التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية هو النهوض بدولة الحق واحترامها وليس خلق إعجاب أعلى بالقوانين الموجودة، والعمل بذلك على إبقاء الوضع الراهن والحد من دور البرنامج في الاحتقان الغير المناسب في بعض الأحيان، ببعض الإجازات الرامية إلى المساواة في القانون. على العكس فال التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية برنامج نقدي _ يجب على المشاركات أن تتمكن من تحليل القيم الاجتماعية التي تخلفها وتعكسها القوانين الجارية، وذلك لينتقدنها ويستوعبن أبعادها ويعملن من أجل تغييرها.

فمن خلال هذه الرؤية، يتضح، أن التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية، لا تعني فقط التعرف على الحقوق الإنسانية للنساء، وإنما كذلك التعلم من أجل الحقوق الإنسانية للنساء.

4. دور التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية في التنمية :

غالبا ما نتساءل عن جدوى تعليم النساء حقوقهن القانونية، وهن تعيشن في ظروف اقتصادية صعبة. "ما جدو الكلمات" ونقول "النساء في حاجة إلى الأكل قبل كل شيء" و بهذا نصور التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية على أنها امتياز يجب تحقيقه فقط بعد أن تكون حاجياتهن المعيشية قد لبيت. فهم من هذا القبيل لا يستوعب جيدا العلاقة بين تنمية الشخصية الإنسانية والتربية الاقتصادية، فلا يمكن القول بتحقيق أحدهما قبل الآخر، مadam أنهما متراابطان. فكل حق يجد أصله في حاجة معينة ولتلبية هذه الحاجيات يجب أن نفهم أولا على أن هذه الحاجات هي حقوق وأن تكون لنا القدرة على المطالبة بها.

لشرح هذه النقطة سنعطي مثال قرية في حاجة إلى ماء نظيف وسهل المتناول وصالح للشرب، هناك وكالة تنمية تأتي إلى القرية للاستشارة مع الساكنة المحلية لتشييد بئر، فماذا سيحدث إذا أنها لم تشرك نساء القرية وهن الأشخاص المسؤولين عادة على استجلاب الماء واستعماله للطبخ والتنظيف والعمل الفلاحي؟ ماذذا إذا لم تستقد النساء من برنامج التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية؟ من سيلتقي بممثلي وكالة التنمية بالمجتمع لتحديد أين وكيف سيتم تشيد البئر، هل النساء أم الرجال؟ وما مدى فائد البئر ونجاحه بالنسبة لنساء القرية إذا لم يشاركن في التخطيط لهذا البئر الجديد؟

⁵ Manuel de formation destiné aux animateurs de sessions de réflexion sur les droits de l'homme avec documents et exercices, Odile Ferroussier et Richard Pierre Claude (APAP, 1997).

⁶المطالبة بحقوقنا كتيب تدريسي حول حقوق الإنسان للنساء إعداد مهناز أفحمي وهالة وزيري

في المقابل كيف سيكون الوضع إذا شاركت النساء في برنامج التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية، فيتعلمن أن الماء ليس فقط حاجة أساسية بل هو حق من حقوقهن الإنسانية، فيتعلمن كيفية الدفاع عن هذا الحق وفرض أنفسهن والمشاركة في مسار التخطيط. وماذا فائدة البئر ونجاجه في هذه الظروف؟

الإعلان حول الحق في التنمية⁷ يؤكد عدة علاقات مهمة بين الحقوق الإنسانية والتنمية :

- ﴿ الحق في التنمية والمشاركة في مسار التنمية هما حقان من حقوق الإنسان.
- ﴿ لا يمكن تحقيق الحقوق الإنسانية بصورة كاملة إلا مع تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.
- ﴿ خروقات الحقوق المدنية والاقتصادية والثقافية هي عائق أمام للتنمية (ومن واجب الدول القضاء على هذه الخروقات).

﴿ يجب على الدول أن يتخذوا إجراءات فعالة لضمان أن يكون للمرأة دور نشط في مسار التنمية.

لبرامج التربية على الحقوق الإنسانية و القانونية التنمية وبرامج التنمية يتلاقيان في هدف مشترك ألا وهو النهوض بكرامة الإنسان وتحقيقها، فعلى سبيل المثال، جاء في التقرير السنوي لعام 2000 حول التنمية الإنسانية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية لهما منظور وهدف مشتركان ألا وهما ضمان الحرية والتنمية لجميع الناس في كل مكان.⁸

زيادة على تقاسم منطق واحد، تمنح الحقوق الإنسانية الإطار الطبيعي للتنمية، والمعايير لتحميل الفاعلين التنمويين المسؤولية. والتربية على حقوق الإنسان تدعم التنمية الاقتصادية التي بدورها تحمي حقوق الإنسان وذلك بالتشجيع على :

(1) مراقبة الأنشطة التنموية على مستوى حجم تأثيرها على حقوق الإنسان.

(2) النضال من أجل إنصاف ضحايا التنمية.

(3) الفهم العقلاني للتنمية: تحسين الأوضاع الإنسانية (أي تنمية يساهم فيها الشعب).

(4) المشاركة الفعلية والمت坦مية في جميع مراحل التنمية.

(5) مسؤولية الفاعلين التنمويين.

(6) تقويم العيوب المتأجدة في التنمية⁹

المجتمعات الحرة التي تعطي قيمة ومكانة لحقوق الإنسان، تحترم دولة الحق، تشجع المشاركة الشعبية، ولها نظام للمحاسبة الحكومية يمنح الأجهزة الازمة ل لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة¹⁰.

وفي الأخير، تساهم التربية على الحقوق الإنسانية على كسر دائرة الفقر والعجز - مما خروقات للحقوق الإنسانية - وذلك عن طريق تحقيق مشاركة مكثفة في مسار التنمية، خصوصا من خلال الشرائح الاجتماعية الأكثر إبعادا وتهميشا.

وقد ذكر مؤخر بعض النشطاء العاملين في الميدان الحقوقى النسائي كيف أنهم لاحظوا في السنوات الأخيرة تماثلاً بين التنمية والحقوق الإنسانية التي تعتمد على مقاربة المساواة بين الجنسين.

وكما رأينا في القصة السابقة فإن الفاعلين في التنمية يعترفون يوما بعد يوم بالعلاقة بين القوانين والمؤسسات التي تؤثر في وضع المرأة من ناحية وفي نتائج برامج التنمية من ناحية أخرى.¹¹

⁷ Adopted by the United Nations General Assembly, December 4, 1986

⁸ As cited in Joanna Kerr, "International Trends in Gender Equality Work," (AWID, November 2001) p.13

⁹ "Human Rights Education as a Strategy for Development" par Clarence Dias, dans *Human Rights Education for the 21st Century*, George J. Andreopoulos et Richard Pierre Claude, éditeurs (University of Pennsylvania Press, 1997).

¹⁰ *Manuel de formation destiné aux animateurs de sessions de reflexion sur les droits de l'homme avec documents et exercices*, Odile Ferroussier et Richard Pierre Claude (APAP, 1997).

¹¹ See Joanna Kerr, "International Trends in Gender Equality Work," (AWID, November 2001)

يتبيّن لنا إذن أن التّعْمِيَة الاقتصاديَّة المستديمة والعادلة، تتطلّب مشاركة الكل من داخل المجتمع بما فيهم النساء. الهدف من برنامج التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية بالنسبة للنساء هو بالأساس ليعرّف أن حاجياتهن هي في الواقع حقوق وليطورن قدراتهن على المطالبة بها.

ومن هذا المنظار، فإن التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية ليست فقط تربية تشاركيَّة بل أيضًا هي تربية من أجل المشاركة.

5. دور التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية في تطوير مقاييس الحقوق الإنسانية الدوليَّة :

في عالم تسوده الصراعات المسلحة وانتشار المناطق المسلحة فإن حقوق الإنسان أصبحت محطة الأنظار وموضع شُكٍ متزايد. خصوصاً من طرف النشطاء المحليين في الدول النامية، فبعض إحدى منشطات البرنامج التي قالت : لدينا مشكل لأنجاز هذا البرنامج في الوقت الراهن، فلا شيء يشجعنا على مواصلة مفهوم الحقوق الإنسانية فيما أن هذه الحقوق يتم حالياً خرقها من أولئك الذين وضعوها". وهذه النّظرة تدل على عدم فهم مسار الحقوق الإنسانية الدوليَّة ودور التربية على الحقوق الإنسانية في هذا المسار.

خلق حقوق إنسانية وقوانين، هي في حاجة لأن تكون تشاركيَّة، ولا بد فيها من مساهمة الجمعيات المحلية والأشخاص في القاعدة ومن جميع أنحاء العالم.

دور برامج التربية على الحقوق الإنسانية وكذلك الجمعيات التي تقوم بإنجازها ليس تقديم مجموعة قوانين موحدة ومحددة، مكتوبة ومفروضة من طرف الآخرين، أي الأجانب والمحامين أو الرؤساء والمسؤولين في الحكومات أو المؤسسات الدوليَّة، ولهذا السبب فإن الجانب المتعلق بتقديم المعلومات في هذا البرنامج هو جانب محدود وأولي مع العلم أن المنشطة تقدم الحقوق الإنسانية العالمية الموجودة.

عند تطبيق تشجيع التحليل والفك النقدي وتتميَّز قدرات المشاركات فإن التربية على الحقوق الإنسانية تشجع مساهمات من طرف أشخاص ينتهيون إلى القاعدة في مسار تربية الحقوق الإنسانية الدوليَّة من خلال الحوار والالتزام بالمناصرة ومع الجمعيات التنموية غير الحكومية التي تقوم بإيصال الحاجات المحلية للمنظمات الدوليَّة ولهيئات اتخاذ القرار.

دور البرنامج هو ليس المتابعة مع مفهوم حقوق الإنسان التي خلقها الآخرون بل هو تشجيع المشاركة من طرف القاعدة في إنشاء قواعد دولية لحقوق الإنسان وبهذه الطريقة يمكن أن تصبح الحقوق الإنسانية ديناميكيَّة وسهلة المثل مع الجميع لا في تطبيقها ولا في خلقها.

ت أهداف البرنامج : لماذا برنامج التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية¹²

يمكن تقسيم أهداف هذا البرنامج إلى مجموعتين، بعض هذه الأهداف تعني المشاركات من البرنامج، والأخرى تستهدف المنظمات التي ستبليغ البرنامج.

1. المشاركات :

كما قلنا في البداية، برنامج التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية هدأ يهدف إلى: (أ) الرفع من معارف المشاركات و تطوير قدراتهن (ب) الفردية و (ت) الجماعية، لينقلن من المعلومات، التحليل إلى الفعل. و من خلال مشاركتهن في هذا البرنامج، يجب على المشاركات :

¹² Cette section est tirée des ressources suivantes:

- Introduction, *Legal Literacy: A Tool for Women's Development*, by Margaret Schuler and Sakuntala Kadirkamar-Rajasingham (Women, Law and Development International, UNIFEM, 1992)
- *The Human Rights Education Handbook: Effective Practices for Learning, Action and Change*, by Nancy Flowers (Human Rights Resource Center, University of Minnesota, 2000).
- *Manuel de formation destiné aux animateurs de sessions de réflexion sur les droits de l'homme avec documents et exercices*, Odile Ferroussier et Richard Pierre Claude (APAP, 1997).

(ا) تعزيز المعرفة بالحقوق الإنسانية والقانونية لدى النساء الأميات وشبه المتعلمات من أجل تطوير
قدراتهن على :

- ⇒ تحليل مفهوم حقوق الإنسان والنظر إلى أنفسهن كموضوع حق في الدوائر العمومية والخصوصية ؛
- ⇒ فهم الحقوق كمصدر للقانون ؛
- ⇒ فهم النصوص القانونية (الدستور المغربي، مدونة الأحوال الشخصية والقوانين الأخرى) ؛
- ⇒ والمساطير والبنيات القضائية والإدارية والحكومية بالمغرب ؛
- ⇒ التعرف على المعايير الدولية الحقوقية وموقع النساء في القانون الدولي ؛
- ⇒ فهم دور النصوص الدينية والقاليد في النهوض بالحقوق الإنسانية للمرأة ؛
- ⇒ الوعي بالقيم الإيديولوجية والاجتماعية التي تعكسها القوانين الموجودة ودور مقاربة النوع ؛
- ⇒ استقصاء الضغوط الاجتماعية والتلقافية والنفسية والسياسية التي تحرم النساء من ممارسة حقوقهن - العزلة، وعدم إمكانية الاستفادة من القضاء، وعدم الوعي بالنظام القضائي، والتمييز في تطبيق القوانين وترجمة هذه القوانين إلى الواقع ؛
- ⇒ التفكير حول كيفية مساهمة الحكومات والقاليد والقوانين والتقاليد والثقافة والعائلة وتصرف النساء أنفسهن في كبح الحقوق الإنسانية للمرأة أو النهوض بها ؛
- ⇒ إغناء معارفهن بشأن وضعية الحقوق الإنسانية وكفاح النساء بالمغرب وكذلك في جميع أنحاء العالم في هذا المجال ؛

(ب) تشجيع التمكين و التحفيز الذاتيين لدى النساء الأميات وشبه المتعلمات من أجل تطوير
قدراتهن على :

- ⇒ التعرف على حاجاتهن وتحديد حقوقهن ؛
- ⇒ التفكير بصورة انتقادية حول القوانين والمساطير والبنيات القانونية الموجودة ؛
- ⇒ توضيح بعض المفاهيم والقيم مثل العدالة والمساواة والكرامة والحرية ؛
- ⇒ تحليل حالات اجتماعية مستندة من الواقع، مستعماً على ذلك مفاهيم ولغة حقوق الإنسان ؛
- ⇒ التوقف عن الإحساس بالذنب ومعاملة أنفسهن كضحايا ؛
- ⇒ تطوير اللغة في النفس والتدريب على تثمين القدرات الذاتية ؛
- ⇒ القراءة على تفهم النساء المختلفة عنهن وتحليل الأضرار التي تسببن فيها والتحلي بموافقات التسامح والتفهم ؛
- ⇒ تطوير حس المسؤولية الذاتية من أجل تشجيع الحقوق الإنسانية للجميع و حمايتها ؛
- ⇒ الدفاع عن حقوقهن الذاتية وطلب التعويض في حالة خرق هذه الحقوق ؛
- ⇒ المشاركة في القرارات التي تمس حياتهن ؛
- ⇒ اعتبار الذات كعامل للتغيير ؛
- ⇒ الإحساس بالثقة بالنفس عند أخذ الكلمة أمام الناس ؛
- ⇒ السعي للبحث عن شخصيات تعتبر مرجعا في المجال التي تعمل به (محامون، صحفيون) والحصول على المساعدة من قبلهم ؛
- ⇒ القراءة على أن تصبحن مواطنات فاعلات ومشاركات ؛
- ⇒ فهم قيم الحقوق الإنسانية مثل العدل والتسامح والكرامة والعمل على تطبيقها ؛

(ت) تلقين الكفاءات على تكوين شبكات للعمل في إطار التعاون لفائدة النساء الأميات وشبه المتعلمات من أجل تطوير قدراتهن على :

- ⇒ كسر تقاويم الصمت عند النساء ؛
- ⇒ التحلي بموافقات التضامن ؛
- ⇒ فهم قيم الحقوق الإنسانية مثل العدل والتسامح والكرامة والعمل على تطبيقها ؛
- ⇒ إيجاد حلول للنزاعات بطريقة إيجابية ؛
- ⇒ القدرة على التواصل والتقاويم والإيقاع في إطار مجموعات ؛
- ⇒ اتخاذ القرارات وحل المشاكل بصورة جماعية ؛
- ⇒ تحليل أمثلة للنساء ببلدان أخرى لتطوير أفكار جديدة ؛

- ⇒ المشاركة في أنشطة المنظمات غير الحكومية وجمعيات التنمية الموجودة على الصعيد المحلي ؛
- ⇒ التعاون على إيجاد ممثلات سياسية مسؤولة على تصرفاتها ؛
- ⇒ إنشاء برامج عمل جماعي من أجل الحصول على التعويض في حالة التعرض للظلم ؛
- ⇒ التعبئة في إطار جماعات لتعزيز صدى أعمالهن وتاثيرها ؛
- ⇒ وضع استراتيجية مشتركة والالتزام بإنجازها من أجل ترجمة القوانين إلى عمل ملموس بهدف تحقيق التغيير في مجال الحقوق، وكذلك لإرساء مسار تنمية اقتصادية ترتكز على الأشخاص ؛

2. المنظمات :

الجمعيات المحلية أيضاً ستسنيد من إنجازها لبرنامج التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية للنساء داخل مجتمعاتها، خاصة على مستوى الدعم الذي يقدمه مثل هذا البرنامج لأنشطة المناصرة والأنشطة التنموية التي تقوم بها.

- ⇒ **تقوية مصداقيتها في محطيها** : تبين للنساء أنها تهتم بهن، وبأوضاعهن، وإرادتها في العمل المشترك معهن للطرق المشاكلن.
- ⇒ **توسيع قاعدة دعمها وسط السكان** : مجال واسع من المشاركات اللواتي هن واعيات بالقوانين وبحقوقهن، يمكنهن فهم أكثر ودعم أنشطة التنظيمات المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة.
- ⇒ **إغاء معارفها بوضعية النساء** : حرص التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية تعتبر عملاً ميدانياً بحيث تتيح المجال للاستماع لوجهات نظر النساء وفهمهن أكثر. وبهذا تستطيع أن تبرير مناصرتها وبرامجها التنموية من خلال معطيات محددة، و تتمكن من تركيز أنشطتها للجواب على الواقع المعاش لنساء مجتمعاتها.
- ⇒ **الرفع من حجم مشاركة النساء في أنشطتها** : تشجيع المشاركات في هذا البرنامج لأن يصبحن عضوات تنشيطات في الجمعية، للمشاركة في أنشطة المناصرة، وفي التظاهرات وفي المشاريع التنموية. التفكير في إشراك النساء المشاركات في اللجان، والجموع العامة والمكتب التنفيذي.
- ⇒ **الزيادة في عدد المستفيدات** : غالباً ما تتردد النساء اللواتي يعشن وضعية حساسة، كالآمنات العازبات والنساء ضحايا العنف أو العاملات في الجنس، في المجيء للاستفادة من خدمات الجمعيات النسائية غير الحكومية، بسبب الخجل أو الخوف. لكن إذا اعتربنا هذا البرنامج كاستراتيجية استقطاب، يمكننا جلب النساء للمشاركة في البرنامج ، ومن تمة البحث عن حل لوضعياتهن بعد ذلك.
- ⇒ **النهوض بقدرات أعضاء الجمعيات** : يمكن أن تكون المنشطات المتدربات كمورد لأنشطة الشبه القانونية، بفضل تبليغ المعلومات القانونية في عبارات بسيطة ومعارفهم للقانون من دراسة وتطبيق البطاقات القانونية المتضمنة بهذا الكتاب.

ثـ المقاربة البيداغوجية : كيف نقوم بال التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية؟¹³

إن التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية ليست فحسب تربية تتكلم على الحقوق الإنسانية والقانونية، فالمقاربة والمنهجية البيداغوجية المستعملة، مما مقاربتان مستعملتان كجزء لا يتجزأ من البرنامج وفي كثير من الأحوال أكثر أهمية من الموضوع نفسه.

ولكي يصل برنامج التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية للأهداف المسطرة أعلاه وأن يكون قائماً فعلاً على التمكين فإن المنهج البيداغوجي المستعمل يجب أن يكون مناسباً للتربية لفائدة البالغين بناءً على طرق يمكن أن يتعلم بها هؤلاء، كما أن البرنامج يجب أن يعكس في مساره قيم الحقوق الإنسانية التي يهدف إلى تشجيعه من خلال مضمونه.

¹³ This Section translated from the English and adapted from *Human Rights Education Pack* (Asian Regional Resource Center for Human Rights Education, May 1995) and from the French from *Formation des formateurs pour le développement* (CEDPA, 1995).

بـدـاـعـوـجـيـة التـرـبـيـة عـلـى الـحـقـوق الـإـسـانـيـة :

- أ- يضع المشكل في إطار الواقع الشخصي للمشاركات**

↳ هذه هي نقطة البداية في جميع حرص البرنامج.

ب- لتحليل تنمية عوامل التمكين

↳ خلق بنية ومتطلبات تقييم الموارد الضرورية لتنمية هذه العوامل، هو الدور الأول لبرنامج التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية لفائدة النساء.

ت- تمكن النساء من الدفاع عن حقوقهن الإنسانية

↳ تطوير كفاءات النساء للدفاع عن حقوقهن الفردية والجماعية هو على العموم هدف البرنامج.

إن التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية، بصفتها تقوم على مبدأ التمكين، تختلف على التعليم التقليدي، في عدة جوانب، كما يظهر ذلك في الجدول المولى:

التعليم القائم على مبدأ التمكين	التعليم التقليدي
المعرفة ديناميكية، حيث يتم خلقها وإعادة خلقها من خلال مسار الحوار والاكتشاف.	المعرفة محددة وقاراء
الأشخاص نشطون في البحث عن المعرفة عن طريق الأنشطة الجماعية وتطبيق المواد الملقنة.	تستعمل المتقنة معارف مكتوبة لدراسة الواقع والمعلومات، مصحبة بامتحانات وعقوبات
موضوع التعليم هو التجارب والحياة الشخصية لل المتعلمات أنفسهن	هناك فرق بين ما يتعلم الأشخاص من الخبراء وبين ما يجربوه فعلاً
تقدّم المشاركات أفكار وتنقسم التجارب وهن مسؤولات عن مسار التعلم.	تحترم المعلمات والتعليمات وتتلقى المعرفة بشكل سلبي خلال المحاضرات كما أنهن لسن مسؤولات عن مسار التعلم
الحافز منبعث من المشاركات أنفسهن، اللواتي يطبقن مباشرة المعرفة والكتاءات الملقنة	الحافز خارجي من قوى في المجتمع (العائلة، الدين، التقليد) المتقنات لا يرین المزايا الفورية
المشاركات يختارن الموضوع على أساس احتياجاتهن	اختيار الموضوع مفروض من طرف المعلم
المعلم ليس هو المورد الأولى للمعرفة بل يقوم دور جديد هو تسهيل إيصال المعرفة	عرض تمكين الأشخاص من النقاوة في أحکامهم، يعتمدون على الخبراء ويفقدون التحكم في حياتهم
تستبدل العلاقة بالمعرفة بعلاقة تفاعل عوض مبدأ فوق - تحت	عرض فهم تجاربهم الشخصية، يتعلم الأشخاص أشياء لا تتم بصلة لحياتهم.
يتعلم الأشخاص كيف يفكرون	يتعلم الأشخاص ما سيفكرون
متحور حول المشارك	متحور حول المعلم

ولكي تكون التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية فعلا قائمة على التمكين ومركبة ومتمحورة على المشاركة فهذا يعني، أن تكون كالتالي :

- ⇒ **تجريبية** : الهدف من الدراسة هو الفهم النقدي لتجارب المشاركات ومحيطها الموضوعي وكيف يمكن لحقوق الإنسان أن تطبق داخل هذا المحيط.
- ⇒ **متحورة على النشاط** : يتم شرح المعرفة المسبقة للمشاركة لتكون كأساس للنقاش وتقدم الأنشطة للمشاركات فرصة تقاسم التجارب والمعرفة والتغيير عنها .
- ⇒ **قائمة على وضع المشكل** : تحاول المنشطة أن تعيد النظر في المعرفة المسبقة للمشاركة عن طريق طرح أسئلة وتحديد المفارقات في أجوبة المشاركة وبهذا تتشجع المشاركات على التفكير حول أفكارهن .
- ⇒ **تشاركية** : تشجع التقنيات المجهودات الجماعية لتوضيح المفاهيم وتحليل المواضيع والقيام بالأنشطة ويمكن وضع المشاركات أمام تجارب الآخريات من توسيع نطاق التجارب الشخصية والمعارف وكذلك إمكانية مناقشتها والموافقة عليها أو رفضها.
- ⇒ **قائمة على الحوار** : بعد شرح المعرفة المسبقة للمشاركات يجب عليهن أن يقارنن هذه المعرفة بالمعرفة التي تلقينها من موارد أخرى كالواقع والحقائق والمعلومات والإحصائيات وتجارب الأشخاص الآخرين والتحليلات وطرق الفهم.
- ⇒ **قائمة على الاحترام** : تساعد التقة والاحترام المتبدل بين المنشطة والمشاركة في تلقين المعرفة والكافاءات.
- ⇒ **أن تكون في مجال يبعث على الأمان** : المشاركات التي تحس بالرضى وللإطمئنان تتعلم بسهولة أكبر من المشاركات التي ينتابهن الخوف أو عدم الإطمئنان والغضب.
- ⇒ **تحليلية** : تطرح المنشطة مراراً السؤال : "لماذا" و "كيف" لتساعد المشاركات على التفكير لماذا وكيف أصبحت الأشياء على ما هي عليه.

نقطة خاصة حول الحاجة إلى "خبراء" ودورهم في إطار هذا البرنامج :

في هذا النموذج البيداغوجي، ننقدى إعادة إنتاج العلاقات التسلسلية والفصل التقليدي بين "الخبرة" مع كل ما يدل عليه هذا اللقب من سلطة ومحارف وبين المرأة "العادية" التي تتوخى "مساعدتها". فهذه المقاربة ستساعد فقط على ترسیخ دورة الانكالية التي تعيشها النساء كل يوم وهي متناقضة تماما مع أهداف البرنامج. فالشخص منجزة من طرف منشطة تقود مجموعة المشاركات اعتمادا على مقاربة تقوم على التشارك والمساواة، عوض اتخاذ دور الخبرة أو المعلمة. فالهدف ليس هو جلب خبراء للتحدث إلى النساء (حتى ولو أن تسهيل هذا النوع من اللقاء مع الأشخاص الموارد وتشجيع الحوار بين "الخبراء" والنساء هو بالتأكيد جانب مهم من جوانب هذا البرنامج). بل الهدف هو اعتراف النساء بأنهن أحسن خبير فيما يتعلق بحياتهن وأن تطور كل واحدة منهن (بما فيهن المنشطة نفسها) القدرة على أن تصبح "خبرة" في الحقوق الإنسانية للنساء.

ج تاريخ البرنامج :

استجابة لل حاجيات المحلية التي تم تحديدها بالتعاون مع شبكة المنظمات غير الحكومية عبر مناطق المغرب والتي نعمل بالشراكة معها، قام مكتب Global Rights بال المغرب بالشروع في إنجاز بادرة تعزيز محو الأمية القانونية لفائدة النساء بالمغرب و ذلك ما بين سبتمبر 2000 و سبتمبر 2003، بدعم

1. استجابة لل حاجيات المحلية التي تم تحديدها

قام فريق Global Rights بال المغرب بإحداث بادرة تعزيز محو الأمية القانونية لفائدة النساء بالمغرب ، اعتمادا على عملية تقييم لل حاجيات التي تم إنجازها بالمغرب بالتعاون مع أكثر من أربعين جمعية محلية وعضوة فاعلة خلال صيف عام 2000. كل من تم استجوابهم أكدوا على الحاجة إلى برنامج لمحو الأمية القانونية لفائدة النساء اللواتي غالبا ما يكن غافلات عن حقوقهن الإنسانية والقانونية وكذلك بسبب الخصائص بشأن الكفاءات الفردية والجماعية القائمة على الدفاع على حقوقهن وأيضا لأسباب مختلفة منها العوامل الاقتصادية والثقافية والإجتماعية واللغوية. ومن أهم هذه العوامل، العزلة الجغرافية التي تعيشها ساكنة قروية مهمة وأيضا وجود شريحة أمازيغية مهمة من النساء، إضافة إلى النسبة العالية من الأمية في صفوف النساء

بالمغرب¹⁴. ففي ما يتعلق بالأمية القانونية، فإن 11.7 % فقط من النساء بالمغرب لهن علم بمدونة الأحوال الشخصية المتعلقة بالزواج والطلاق والحضانة والملكية الزوجية والإرث. ونصف هذه النسبة من النساء فقط تعرف أن المدونة تم تعديلاً عام 1993¹⁵.

كما تأكّد للمجموعة القانونية الدولية لحقوق الناس بالتعاون مع شركائها حاجة المنظمات الحقوقية والنسائية والتنموية الغير حكومية إلى المساعدة فيما يخص تدعيم مصداقتها عن طريق تعزيز مشاركة قاعدتها في مسار الأنشطة الرامية إلى مناصرة التنمية المبنية على مبادئ حقوق الإنسان وتعرّيف هذه القاعدة بوضعيّة النساء والفتيات في مجتمعاتها والتّشجيع على توسيعها وتنويعها وكذلك خلق شبكات وطنية محلية.

(أ) إنتاج كتاب محو الأمية القانونية

في شتّي 2000، عمد فريق Global Rights بالمغرب إلى تكوين مجموعة عمل من أجل إنجاز برنامج محو الأمية القانونية. وتتألّف مجموعة العمل هذه من واحد وعشرين (21) عضوة تتّبع إلى أربعة عشر (14) منظمة نسائية غير حكومية تعمل في مجال المناصرة وجمعية تنمية محلية من الرابط والدار البيضاء وطنجة وتطوان وفاس ومراس وعين اللوح (في منطقة جبال الأطلس المتوسط). وقد عقدت مجموعة العمل المذكورة إثنى عشر (12) اجتماعاً ما بين شهري شتّي 2000 ويناير 2002. وكان الهدف من وراء هذه الاجتماعات هو تصميم وإنجاز كتاب باللغة العربية يتّألف من مائتي وثمان وثمانين (288) صفحة، تحت عنوان "لنجعل حقوق الإنسان حقيقة": برنامج لمحو الأمية القانونية لفائدة النساء بالمغرب".

- اللقاء 1 : عرض وتقدير المحاولات السابقة التي استهدفت التربية على الحقوق الإنسانية والقانونية للنساء في المغرب.

- اللقاء 2 : تعريف المستفيدات من البرنامج الذي سينجز، وتسطير المواضيع التي سيتضمنها البرنامج.

- اللقاء 3 : تحديد القدرات الفردية والجماعية التي يجب تطويرها لدى المستفيدات من البرنامج.

- اللقاء 4 : تسطير مساطر الحق التي سيتضمنها البرنامج.

- اللقاء 5 : تعريف المنهجية واستراتيجيات التّأمين و المقاربات التّربوية للبرنامج.

- اللقاء 6 : صياغة "نموذج حصة" ليعتمد في صياغة حصص البرنامج، وكذا بنية وشكل الكتاب.

- اللقاء 7 : توزيع الحصص بين العضوات لإنجازها من داخل جمعياتهن.

- اللقاء 8 : وضع حصيلة الحصص المنجزة.

- اللقاء 9 : تبادل منهجيات واستراتيجيات التي اعتمدتّها كل عضوه في إعداد الحصص.

- اللقاء 10 : تقييم وتحرير جماعي للحصص المنجزة.

- اللقاء 11 : تقييم وتحرير جماعي للحصص المنجزة.

- اللقاء 12 : المصادقة النهائية للجميع على الكتاب.

ما بين اللقاء السابع والثامن قامت العضوات بكتابه الصيغ الأولية للحصص و البطاقات القانونية بشكل انفرادي ليتم تقييمها بشكل جماعي من طرف مجموعة العمل ليتم تحرير الصيغة النهائية من طرف Global Rights أما التقديم، و دليل المنشطات و الملحقات فقد كتبت من طرف فريق فريق.

استفادت مجموعة العمل، من التجربة الكبيرة لعضواتها اللواتي ينتمين إلى مجموعة مختلفة من المنظمات الداعية والجمعيات التنموية المحلية من مختلف مناطق المغرب، مع خبرة غنية ومتعددة سواء في الجانب القانوني أو التّربوي. هذا العمل المشترك كان يستهدف إنجاز البرنامج بتعاون ومن داخل العديد من الجمعيات عبر البلاد مع عدد مهم من المستفيدات، وكذلك ليجيب فعلياً على حاجيات النساء المغربيات.

تم نشر أول نسخة من كتاب "لنجعل حقوق الإنسان حقيقة" في شهر فبراير 2002. وقد وزع فريق Global Rights بالمغرب 280 نسخة من الكتاب على الجمعيات في جميع مناطق المغرب ونشر مضمون الكتاب على موقعنا بالإنترنت - www.globalrights.org - خلال الفترة ما بين مارس 2002 ويونيو 2003. تم تحميل أكثر من 300 نسخة كاملة من الموقع.

¹⁴ 42,4 % نساء حواضن و 82,3 % في المائة من النساء القرويات هن أميات

¹⁵ أخذت هذه الإحصائيات عن الدراسة التي أنجزتها الجمعية الديمقراطيّة لنساء المغرب سنة 2000

(ب) تدريب مجموعات محلية على تشطيط حصص التربية على الحقوق الإنسانية للنساء :

عمد فريق *Global Rights* على برجمة سلسلة متطرورة من الدورات التكوينية¹⁶ وإنجازها. و تهدف هذه الدورات إلى تكوين عضوات تتمنن لمنظمات حقوقية غير حكومية و منظمات نسائية غير حكومية وجمعيات تنموية محلية على استعمال كتاب "لنجعل حقوق الإنسان حقيقة" في تشطيط التربية على الحقوق للإنسان للنساء لفائدة مجموعات من النساء الأميات وشبه المتعلمات. كما أن سلسلة التكوينات اشتملت ضمن أهدافها تنمية القدرات الخاصة و الكفيلة بخلق برامج دائمة لمحو الأمية القانونية داخل المنظمات والجمعيات المشاركة، بما في ذلك استقطاب الفئات التي لا تستفيد بما فيه الكفاية من خدمات الجمعيات ولجلب النساء بهدف الإستفادة من برنامج محو الأمية القانونية ووضع خطط عمل محلية.

خلال شهر أبريل، أجريت دورات تكوينية لمدة أربعة أيام في ست جهات¹⁷، ووصل مجموع المشاركات في التكوينات الست، ثمان وثمانون (88) مشاركة تمثل ثمانية وسبعين (78) جمعية من تسعه وثلاثين (39) مدينة وقريبة. وقد قدم فريق *Global Rights* بعد تلك الدورات التكوينية المساعدة التقنية للمشاركات خلال إنجازهن لبرامج محو الأمية القانونية لفائدة النساء في المناطق التي يشغلن بها. ويطرق الجزء الموالي من هذا التقرير لوصف الأشهر التسعة الأولى من تنفيذ برنامج محو الأمية القانونية من طرف الجمعيات المحلية الشريكية.

2. تدريب النساء عبر مناطق المغرب - منطقة بعد منطقة

في نهاية سلسلة الدورات التكوينية خلال شهر أبريل 2002، قدم فريق *Global Rights* المساعدة التقنية للجمعيات المطبقة لبرنامج محو الأمية القانونية في مناطقها. كما أن فريق *Global Rights* عمد إلى تتبع وتقدير إنجاز برنامج محو الأمية القانونية عبر تجميع وتحليل بطاقات التقييم التي حررتها المنشطات بشأن كل حصة من الحصص البالغ عددها خمسة وثلاثون حصة¹⁸ التي ينضوي عليها البرنامج. كما أنها قمنا بوضع وتجميع نتائج استمارتي تقييم وتتبع كان مكتب المجموعة قد وزعها على المشاركات في الدورات التكوينية (وعددهن ثمانية وثمانون مشاركة) بهدف تقييم هذه الدورات وتتبع إنجاز محو الأمية القانونية من طرف الجمعيات المحلية الشريكية خلال الفترة الزمنية الممتدة من فاتح أبريل إلى 31 دجنبر 2002.

منذ شهر أبريل إلى غاية شهر دجنبر 2002، أنجزت الجمعيات التي تعمل في شراكة معنا إحدى وثلاثين (31) دورة تكوينية من أجل تكوين مجموعة من منشطات برنامج محو الأمية القانونية بلغ عددهن أربعين وثمانية وستين (468) مشاركة.

هكذا وخلال الفترة الرائدة المفصلة في هذا التقرير والتي دامت تسعة أشهر، أجرت منشطات البرنامج مجموعة من الحصص بلغ عددها ثمانمائة وإثنان وثمانون (882) حصة لفائدة خمسة آلاف وثمانية وتسعين (5098) مستفيدة تضم نساء أميات وشبه المتعلمات من مختلف مناطق المغرب.

3. تنقيح وطبع كتاب محو الأمية القانونية

خلال شهر يونيو 2003، استدعي فريق *Global Rights* بالمغرب مجموعة مختارة تتكون من 24 منشطة لبرنامج محو الأمية القانونية في أيام دراسية وطنية على مدى ثلاثة أيام حول محو الأمية القانونية لفائدة النساء بال المغرب في مدينة أزرو (في منطقة جبال الأطلس المتوسط) وقد تم انتقاء المشاركات من المجموعة الأصلية المكونة من ثمانية وثمانين منشطة شاركت في التكوينات المكثفة حول تقنيات تشطيط حصص التربية على الحقوق الإنسانية للنساء المنظمة في 6 مناطق طوال الفترة الزمنية الممتدة من فبراير إلى أبريل 2002.

وقد مثلت المشاركات، في الأيام الدراسية، 24 جمعية غير حكومية حقوقية ونسائية وجمعية تنموية محلية. من شرق المغرب (وجدة والحسيمة وتازة) وشمال غرب المغرب (طنجة، تطوان، العرائش، شفشاون)

¹⁶ الرجاء الرجوع إلى تشطيط حصص التربية على الحقوق الإنسانية للنساء : التقرير النهائي حول الدورات التكوينية (ماي 2002) من أجل نظرية مفصل عن الدورات التكوينية الناجحة التينظمناها

¹⁷مراكش/تنسيقية الحوز ، الجنوب، الشمال الغربي، الشرق / الشمال الشرقي، الأطلس المتوسط، والرباط / الدار البيضاء.

¹⁸الرجاء الرجوع إلى الملحقات المتعلقة بتقييم الحصص

والأطلس المتوسط (فاس، الحاجب، عين اللوح) ومنطقة تنسيفت - الحوز (مراكش، أيت اورير) وجنوب المغرب (أكادير، الصويرة، زكورة) و منطقة الرباط - الدار البيضاء (الرباط، البيضاء، القنيطرة).

و قد عين فريق *Global Rights* بالمغرب المشاركات في هاته الأيام الدراسية على أساس الأجوبة التي تلقيناها بشأن استمارتي 6 و 9 أشهر المتعلقة بالتقدير والتتبع، حيث اختار الفريق الجمعيات التي قامت بإنجاز أكبر عدد حصص البرنامج وأرسلت أجوبة مفصلة على بطاقة التقييم المتعلقة بكل حصة وعلى الاستمارتين المذكورتين¹⁹.

كما أن فريق *Global Rights* بالمغرب وضع لائحة بالمواضيع الواجب التطرق لها بصورة أولوية خلال الأيام الدراسية الوطنية بناء على أجوبة الجمعيات المشاركة على استمارتي التقييم والتتبع. وقد حدّدت للأيام الدراسية الأهداف والأنشطة التالية حتى تتمكن من الإستجابة لل حاجيات والأولويات المفصلة في أجوبة الجمعيات :

- ☒ تقييم 35 حصة التي يتكون منها كتاب "انجعل حقوق الإنسان حقيقة : برنامج محو الأمية القانونية لفائدة النساء في المغرب" على أساس التجارب الميدانية التي أفرزتها السنة الأولى من إنجاز مصوغات البرنامج عبر أنحاء المغرب ؛
- ☒ إضافة مواضيع جديدة بهدف إنتاج نسخة منقحة من الكتاب والتي تتضمن مساهمة المستفيدات من البرنامج حسب أولوياتهن في الوقت الراهن و حاجاتهن ؛
- ☒ تحسين منهجية تشخيص برنامج محو الأمية القانونية ؛
- ☒ تحليل المعوقات التي تعرقل إنجاز البرنامج و إعطاء استراتيجيات تسعى لتخطي هذه المعوقات.
- ☒ ربط علاقات بين الجمعيات المحلية القائمة على ربط علاقات بين الجمعيات المحلية القائمة على نجاح البرنامج بجميع أنحاء المغرب.
- ☒ تكوين شبكات محلية ووطنية فعلية تلتزم بالعمل في سبيل النهوض ببرنامج محو الأمية القانونية لفائدة النساء في المغرب.

خلال الشهر الذي سبق الأيام الدراسية، استعدت الجمعيات المشاركة عن طريق مراجعة 35 حصة المكونة لبرنامج محو الأمية القانونية، وصياغة مقترنات حول محتوى مواضيع البرنامج، بالتشاور مع المستفيدات من البرنامج بالنسبة لكل جمعية على حدة للتعرف على مواضيع إضافية ذات أولوية بهدف إلهاقها بالنسخة المنقحة لكتاب الموجه للمنشطات. إعداد وصف موجز لتجربة كل جمعية على حدة فيما يتعلق بإنجاز برنامج محو الأمية.

وخلال الاستشارة الوطنية، توصلت المشاركات إلى إجماع حول لائحة للحصص الجديدة الواجب إدراجهـا. وتعهدت كل مشاركة بالتزام جمعيتها بالبحث عن حصة جديدة واحدة على الأقل وتحريرها. وبمساعدة تقنية من طرف *Global Rights*، قامت المشاركات بإحداث حصص جديدة للبرنامج، مرافقـة بـبطاقـات قانونـية من شهر يونيو حتى شهر غشت 2003. وقد تم تسليم هذه الحصص إلى *Global Rights* من أجل مراجعتها. وقد تمت مراجعت هذه الحصص ووسعـت مقدمة الكتاب وـدليـل المـنشـطـات وـالمـلـفـات عـلـى أـسـاس ردود وـمقـترـنـاتـاتـ المـشـارـكـاتـاتـ فيـ الدـوـرـةـ الـاستـشـارـيـةـ.

¹⁹ الرجاء الرجوع إلى الملحقات المتعلقة بلائحة الجمعيات المشاركة في الدورة الاستشارية الوطنية.

ح نقطة أخيرة :

نشعركم ونحيكم - بل ونشكركم مسبقا - على بعث تقييماتكم للحصص و للبرنامج ككل، مضمونا وشكلا، المقاربة، العوائق، النتائج، وأفكاركم واقتراحاتكم للتعديلات والقصص والصور المستقاة من تجربتكم الميدانية.

سنبقى رهن إشارتكم للإجابة على أسئلتكم وتقديم المساعدة التقنية لكم وتعاون من أجل تطبيق هذا البرنامج داخل محيط اشتغالكم.

يمكنكم الاتصال بنا في :

*Global Rights
Partenaires pour la Justice
3, rue Oued Zem appt. 4
Rabat Hassan 10000
MAROC (Morocco)
Telephone : 212.37.66.04.10
Fax: 212.37.66.04.14
e-mail : wrapmorocco@globalrights.ma
Site web : <http://www.globalrights.org>*

نشكركم مسبقا على مشاركتكم الإيجابية في تحقيق وإنجاز هذا البرنامج.